



برنامج الإجازة في الحقوق

# قانون العقوبات العام (1)

## Public Criminal Law (1)

د. يوسف الرفاعي

2022م



## الفصل العاشر: تصنيف الجرائم 2

### Classification of Offences or Crimes 2

كلمات مفتاحية:

الجرائم المقصودة، الجرائم غير المقصودة، الجرائم العادمة، الجرائم العسكرية، الجرائم الاقتصادية، الجرائم السياسية.

Intentional Crimes، Non-Intentional Crimes، Ordinary Crimes، Military Crimes،  
Political Crimes.

الأهداف والمخرجات التعليمية:

1. التمييز بين الجرائم المقصودة والجرائم غير المقصودة والنتائج المترتبة على ذلك.
2. التمييز بين الجرائم العادمة والجرائم العسكرية والجرائم الاقتصادية والجرائم السياسية.
3. معرفة معايير الجريمة السياسية ومعايير الجريمة الاقتصادية.
4. معرفة معايير الجريمة العسكرية وأنواعها.



**مخطط الفصل:**

**المبحث الأول:** تصنیف الجرائم على أساس رکنها المعنوي Classification based on Mode of their Moral Element

**المبحث الثاني:** تصنیف الجرائم حسب طبیعتها Classification based on the their Nature

**المطلب الأول:** الجرائم السياسية Political Offences

**المطلب الثاني:** الجرائم العسكرية Military Offences

**المطلب الثالث:** الجرائم الاقتصادية Economical Offences

## المبحث الأول: تصنيف الجرائم على أساس ركناها المعنوي (Classification Based on the Mode of the Moral Element)

يتتحقق الركن المعنوي في الجريمة بصورتين<sup>1</sup>: القصد الإجرامي الذي ينشئ الجريمة المقصودة، والخطأ، الذي ينشأ "الجريمة غير المقصودة".<sup>2</sup>

### أولاً - الجريمة المقصودة Intentional Crime

الجريمة المقصودة هي الجريمة التي يقترفها الجاني، مع توافر عنصري القصد لديه وهم : العلم بأركان الجريمة وشروطها، وإرادة هذه الأركان والشروط الإجرامية، اللذين يشكلان عنصري العلاقة الذهنية والنفسية بينه وبين سلوكه. ففي جريمة القتل مثلاً، تعد الجريمة مقصودة، إذا كان الجاني يعلم بأنه يطلق النار على إنسان حي وذلك سيؤدي إلى وفاته، ويريد في الوقت ذاته إطلاق النار عليه وإزهاق روحه، لأنه توافر لديه العلم بالسلوك والنتيجة وإرادتهما.

وقد عرفت المادة 187 من قانون العقوبات "النية" (جوهر القصد الإجرامي)، بأنها "إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرفها القانون" وهذه صورة القصد المباشر. ثم نصت المادة 188 على صورة القصد الاحتمالي بقولها: "تعد الجريمة مقصودة وإن تجاوزت النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل أو عدم الفعل قصد الفاعل إذا كان قد توقع حصولها قبل بالمخاطرة".

<sup>1</sup> Op. Cit. P. 119. , P. 96. SORDINO M.C., Op. Cit. ANYANGWE C.

<sup>2</sup> د. حسني محمود نجيب، شرح، المرجع السابق، ص 382 .د. الفاضل محمد، المرجع السابق، ص 88 .د. حومد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص

.233

## ثانياً - الجريمة غير المقصودة Non- Intentional Crime

الجريمة غير المقصودة هي الجريمة التي يقترفها الجاني، مخالفًا واجب الحيطة والحذر، ولا يتتوفر لديه عنصرا العلم بالنتيجة وإرادة إحداثها، ولكن تبقى العلاقة الذهنية والنفسية بينه وبين النتيجة قائمة، متمثلة بعدم توقع النتيجة، مع وجوب توقعها أو استطاعة توقعها، أو توقع النتيجة ومحاولته تجنب حدوثها. ففي جريمة القتل الخطأ، مثل إطلاق النار في فرح وإصابة إنسان، يسأل الفاعل عن جريمة غير مقصودة، إذا كان يريد الفعل (إطلاق النار)، ولا يريد النتيجة الجرمية (إزهاق روح إنسان حي)، وأحدث هذه النتيجة لأنه لم يكن على قدر كاف من الحيطة والحذر، ولم يتوقع النتيجة مع أن من واجبه توقعها، أوباستطاعته توقعها والحيلولة دون حدوثها.

وقد حددت المادة 189 صور الخطأ بقولها: "يكون الخطأ إذا نجم الفعل الضار عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة الشرائع والأنظمة". وبينت المادة 190 أنواع الخطأ قولها: " تكون الجريمة غير مقصودة سواء لم يتوقع الفاعل نتيجة فعله أم عدم فعله المخطئين، وكان في استطاعته أو من واجبه أن يتوقعها، سواء توقعها فحسب أن بإمكانه اجتنابها".

## ثالثاً - أهمية التصنيف<sup>1</sup> The Importance of Classification

للتفريق بين الجرائم المقصودة والجرائم غير المقصودة أهمية كبيرة من النواحي الآتية:

- 1- تكون عقوبات الجريمة المقصودة أشد من عقوبات الجريمة غير المقصودة، لأن خطورة الجاني في الجريمة المقصودة أشد، وهذه نابعة من قصده الجريمي.

<sup>1</sup>. د. الفاضل محمد، المرجع السابق، ص 88. د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 255 - 256.

2- يمكن أن تكون بعض الجرائم مقصودة، كما يمكن أن تكون غير مقصودة، مثل جرائم القتل والإيذاء والحريق والإتلاف. وهذا على خلاف عدد آخر من الجرائم، لا يقوم الركن المعنوي فيها إلا بصورة القصد، ولا يمكن أن يقوم على الخطأ، أي لا تكون إلا جرائم مقصودة، مثل جرائم السرقة والاحتيال والتزوير والزنا والاغتصاب....

3- لا يتصور الشروع إلا في الجرائم المقصودة، في حين لا يتصور الشروع أبداً في الجرائم غير المقصودة، لأن النتيجة الضارة هي إحدى مكونات الخطأ من جهة، ولأن الركن المعنوي للشروع يقوم على قصد إتمام الجريمة من جهة أخرى.

## المبحث الثاني: تصنیف الجرائم على أساس طبیعتها Classification

### Based on the Nature of the Offence

يصنف الشرح الجرائم على أساس طبیعتها إلى عدة أنواع، يهمنا منها ثلاثة، وهي: الجريمة السياسية، والجريمة العسكرية، والجريمة الاقتصادية.

#### المطلب الأول: الجريمة الاقتصادية Economic crime

أولاً - تعريف الجريمة الاقتصادية

صدر في سورية بعد الاستقلال قانون العقوبات لعام 1949 متضمناً بعض الجرائم الاقتصادية (م. 663)، ثم تالت صدور التشريعات الاقتصادية، من قانون التموين والتسعير رقم 123 لعام 1960، وقانون 707، قمع الغش والتلبيس رقم 158 لعام 1960، وقانون العقوبات الاقتصادية رقم 37 لعام 1966، وقانون

حماية المستهلك رقم 2 لعام 2008، وقانون العقوبات الاقتصادية الجديد رقم 3 لعام 2013، وقانون حماية

المستهلك رقم 14 لعام 2015، وأخيراً قانون حماية المستهلك رقم 8 لعام 2021<sup>1</sup>.

ورغم المشرع في قانون العقوبات الاقتصادية الجديد رقم 3 لعام 2013، إيضاح مفهوم الجريمة الاقتصادية

و تحديد طبيعتها، فقد نص في المادة الثانية منه على أهداف القانون بالآتي: "يهدف هذا القانون إلى:

1- مكافحة الجرائم الاقتصادية و المالية.

2- حماية الاقتصاد الوطني و المال العام.

3- ضمان السير الطبيعي للنشاط الاقتصادي في إطار النزاهة، والشفافية، وسيادة القانون."

لذلك، وبالاستعانة بآراء فقهاء القانون، و بالمادة الثالثة من قانون العقوبات الاقتصادية رقم 37 لعام 1966،

و قانون العقوبات الاقتصادية الجديد رقم 3 لعام 2013، يمكن تعريف الجريمة الاقتصادية بأنها: "كل سلوك

يعاقب عليه القانون، ويخالف السياسة الاقتصادية للدولة" أو " فعل يتعارض مع السياسة الاقتصادية

للدولة، ومن شأنه إلحاق الضرر بالأموال العامة، أو بالمشاريع و المهمات الاقتصادية، أو بعمليات إنتاج

المواد أو السلع والخدمات وتوزيعها وتدالوها واستهلاكها، وتعاقب عليه القوانين التي تهدف إلى حماية

الأموال العامة والاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية للدولة"<sup>2</sup>.

## ثانياً - معيار الجريمة الاقتصادية

يتحدد معيار الجريمة الاقتصادية بعنصرتين هما طبيعة الجريمة و هدف القانون الذي ينص على التجريم

والعقاب.

<sup>1</sup> د. حومد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 412-417. د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 276. السراج عبود، شرح قانون العقوبات الاقتصادي في التشريع السوري والمقارن، منشورات جامعة دمشق، 2011، ص 161-246.

<sup>2</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 272-273. د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات الاقتصادي في التشريع السوري والمقارن، المرجع السابق، ص 44-48 P.75- 277، Op. Cit.، PRADEL J..48

1- طبيعة الجريمة: وتكشف عن طبيعة الجريمة الاقتصادية آثارها. وهذه الآثار هي إلحاد الضرر أو

احتمال إلحاد الضرر بالأموال العامة وبعمليات إنتاج السلع والخدمات وتدالوها وتوزيعها واستهلاكها، وإلحاد الضرر بالاقتصاد القومي.

2- هدف القانون الاقتصادي أو المالي المتضمن التجريم والعقاب: ويتمثل هذا الهدف بحماية الأموال

العامة والاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية للدولة. وتعمل على تحقيق هذا الهدف التشريعات المتعلقة بالتمويل والتخطيط والتدريب والتصنيع ودعم الصناعة والائتمان والتأمين والنقل والتجارة والشركات والجمعيات التعاونية والضرائب وحماية الثروة الحيوانية والمائية والمعدنية (م. 3 من قانون العقوبات الاقتصادية رقم 37 لعام 1966).

ومن الجدير بالذكر أن هذين العنصرين يلتقيان، ويكملا كل واحد منهما الآخر بصورة دائمة. فالتشريعات التي تهدف إلى حماية الأموال العامة والاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية هي التي تعاقب على الأفعال التي من شأنها إلحاد الضرر بالأموال العامة وبعمليات إنتاج السلع والخدمات وتدالوها وتدالوها<sup>1</sup>.

ومن أمثلة الجرائم الاقتصادية في التشريع السوري: مخالفات أحكام قانون حماية المستهلك، والجرائم التي يتضمنها قانون العقوبات الاقتصادية رقم 3 لعام 2013، وجرائم التهريب، وجرائم النقد، والجرائم المصرفية، وجرائم غسل الأموال، وجرائم المعلوماتية، وجرائم البيئة، وجرائم الفساد، وجرائم الشركات متعددة الجنسية....الخ.

ثالثاً - أهمية التفريق بين الجرائم العادية والجرائم الاقتصادية<sup>2</sup> للتفريق بين الجرائم العادية والجرائم الاقتصادية أهمية من النواحي التالية:

<sup>1</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 275.

<sup>2</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 276-277.



## 1- الأحكام المتعلقة بالعقوبة

- أ- تعاقب القوانين الاقتصادية بعقوبات أشد من العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجزائية العادلة.
- ب- تضاف عقوبة الغرامة بما يعادل الضرر أو النفع الحاصل جراء ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات الاقتصادية إلى العقوبات الأخرى المحددة لها (م. 25).
- ج- تفرض العقوبة الأشد في حال إذا كانت العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الاقتصادية أدنى من العقوبة المفروضة في القوانين الأخرى لجريمة مماثلة (م. 26).

## 2- الأحكام المتعلقة بالتقادم:

لا تسقط حقوق الدولة من ضرائب ورسوم وأموال عامة وخلافها مما يتعلق بالجرائم الاقتصادية، إلا بالنقادم العام الطويل، أي بخمس عشرة سنة (م. 36 ف أ)، بينما يكتمل التقادم العادي على بعض الأموال العامة بخمس سنوات، وعلى بعضها الآخر بأربع سنوات.

## 3- شرط مقدار الضرر

لا تطبق أحكام قانون العقوبات الاقتصادية، إذا كان الضرر أو النفع الناتج عن الجرم لا يتجاوز خمسة ألف ليرة (م. 23).

## **المطلب الثاني: الجريمة العسكرية Military crime**

## **أولاً - تعريف الجريمة العسكرية**

الجريمة العسكرية هي كل سلوك فيه اعتداء على المصلحة العسكرية<sup>1</sup>. وتحدد القوانين والأنظمة العسكرية المصلحة العسكرية محل الحماية الجزائية، بما توجهه إلى إفراد القوات المسلحة أو الأفراد العاديين من أمر أو نهي، وما تعرضه عليهم من واجبات. والجرائم العسكرية في سوريا مقتنة في قانون العقوبات العسكري وأصول المحاكمات العسكري رقم 61 لعام 1950، وقانون خدمة العلم الصادر بالمرسوم التشريعي 30 لعام 2007 وتعديلاته، وعدد من القوانين الأخرى التي تتضم شؤون الجيش والقوات المسلحة<sup>2</sup>.

## ثانياً - معايير الجريمة العسكرية

يمكن اعتماد أحد معايير ثلاثة لتحديد الجريمة العسكرية<sup>3</sup>:

**1- صفة الجاني العسكرية، إذا ارتكب الجريمة بسبب ممارسة واجباته العسكرية:**

أ- تكون الجريمة عسكرية إذا ارتكبها عسكري مخالفًا واجباته العسكرية المنصوص عليها في القوانين العسكرية.

ب- و تكون الجريمة عسكرية - وإن كانت من جرائم القانون العام - إذا ارتكبها عسكري بسبب ممارسته للأعمال وظيفته.

<sup>١</sup> د. الشيخ محمد عبد القادر محمد، ذاتية القانون الجنائي العسكري - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1999، ص 23 وما بعدها، وص 83 وما بعدها.

<sup>2</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 269.. J. PRADEL F. LE DESPORTES، Op. Cit.، P. 108-109، GNEHEC F. E.

<sup>3</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 269-270. د. أوتاني صفاء، قانون العقوبات العسكري، منتشرات جامعة دمشق، 2007-2008، ص 46-47. د. عبده سليم علي، الجريمة العسكرية في القانون اللبناني- دراسة مقارنة، ط 1، بيروت، لبنان، 2010، ص 63-86.

2- صفة المجنى عليه العسكرية، إذا وقعت الجريمة عليه بسبب ممارسته واجباته العسكرية: تكون

الجريمة العسكرية - وإن كانت من جرائم القانون العام - إذا ارتكبت على عسكري بسبب ممارسته لأعمال وظيفته.

3- محل الجريمة: تكون الجريمة العسكرية، إذا وقعت، من عسكري أو من غير عسكري، على مبني الجيش والقوات المسلحة أو معداتها أو أسلحتها أم مهامها أو مستودعاتها أو مصانعها أو مركباتها أو طائراتها أو سفنها أو أسرارها، أو أي شيء من أشيائهما.

### ثالثاً - أنواع الجرائم العسكرية

للجرائم العسكرية نوعان:

1- الجرائم العسكرية الصرفية: هي الأفعال التي يرتكبها عسكريون، مخالفين بها واجباتهم العسكرية المبينة

في القوانين والأنظمة العسكرية، ولا مقابل لها في القوانين الجزائية العادلة. مثل: تخلف المكلفين بخدمة العلم

أو بخدمة عسكرية عن الالتحاق بقطعاهم زمن السلم أو الحرب، وفرار العسكري داخلياً أو خارجياً زمن

السلم أو الحرب، وتمنع العسكري عن تنفيذ الأوامر، وعصيان العسكريين لأوامر رؤسائهم، ومخالفة

التعليمات العسكرية، وتحريض العسكريين على العصيان، وتشويه العسكري نفسه قصداً....<sup>1</sup>

2- الجرائم العسكرية المختلطة: وهي الجرائم التي تتصل عليها القوانين الجزائية العادلة، وينص عليها قانون

العقوبات العسكري والقوانين العسكرية الأخرى، لاقترافها من قبل عسكري، أو لوقوعها على عسكري، أو

لمساسها بأشياء عسكرية. مثل: أعمال الشدة الواقعة على الرؤساء وتحقيرهم، وإساءة استعمال السلطة،

<sup>1</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 270-271.

وسرقة أشياء الجيش، وانتماء العسكريين إلى الأحزاب السياسية، والخيانة والتجسس والتجنيد لصالح العدو....<sup>1</sup>

#### رابعاً - أهمية التفريق بين الجرائم العادية والجرائم العسكرية<sup>2</sup>

للتفريق بين الجرائم العادية والجرائم العسكرية أهمية تتعلق بالموضوع والشكل، ومن أهم وجوه هذا التفريق

ذكر ما يلي:

1- تتصرف العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري والقوانين العسكرية الأخرى بالشدة إذا ما قيست بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الجزائية العادلة.

2- تخصل بالنظر في الجرائم العسكرية المحاكم العسكرية. وتتألف هذه المحاكم وفق القواعد التي وضعها قانون العقوبات العسكري وأصول المحاكمات العسكرية. وقد نظم هذا القانون أيضاً أعمال النيابة العامة العسكرية، وقاضي التحقيق العسكري، والضابطة العدلية العسكرية، وختصاص المحاكم العسكرية، وسير الإجراءات أمامها، وطرق الطعن بأحكامها، وتنفيذ الأحكام..

4- أخذ التشريع السوري، وأكمله الاتفاقيات القضائية المعقدة بين سورية والدول العربية والأجنبية بما تقضى الأعراف الدولية من عدم جواز تسليم الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم العسكرية الصرفية.

<sup>1</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 271.  
<sup>2</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 271-272. د. مهدي عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 360-362.

### المطلب الثالث: الجريمة السياسية Political Crime

#### أولاً - تعريف الجريمة السياسية وتطور عقابها

**1- تعريف الجريمة السياسية:** لا شك أن الجريمة السياسية يمكن أن تعرف تعريفاً جاماً مانعاً بأنها الجريمة التي ترتكب بداعٍ سياسي، ويعتدى فيها على النظام السياسي للدولة<sup>1</sup>، كالجرائم الواقعة على الدستور، وجرائم اغتصاب سلطة سياسية، وجرائم الاجتماعات والمظاهرات السياسية، وجرائم الصحافة والنشر الموجهة ضد النظام السياسي<sup>2</sup>. وقد عرفها الدكتور محمد الفاضل بأنها "العمل الذي يرمي به الجاني بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى تغيير الوضع السياسي في الدولة"<sup>3</sup>.

**2- تطور عقاب الجريمة السياسية:** ظهر الإجرام السياسي بظهور السلطة ذاتها في المجتمعات البشرية، حيث قام في وجه رجال السلطة أعداء ومعارضون سعوا للقضاء عليهم أو لإراحتهم عن السلطة. لهذا كان عقاب المجرمين السياسيين وحشياً ومرهضاً، منذ العصور القديمة، مروراً بالروماني واليوناني والمصريين القدماء، وانتقالاً إلى العصور الوسطى، وإلى القرون الأولى من العصور الحديثة<sup>4</sup>.

وظهر أول تحول في الإجرام السياسي في القرن التاسع عشر، على يدي الفقيه الفرنسي "غيزو" بكتابيه الشهيرين المعنونين بـ"التامر على سلامة الدولة والعدالة السياسية"، وبـ"عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية"، حيث هاجم غيزو، فيما، عقوبة الإعدام والعقوبات القاسية والوحشية في الجرائم السياسية، وطالب بمعاملة المجرمين السياسيين معاملة رحيمة، تتناسب مع أهدافهم وغاياتهم النبيلة<sup>5</sup>. فهم لا يرتكبون

<sup>1</sup> د. حومد عبد الوهاب، الإجرام السياسي، دار المعرفة، بيروت، 1963، ص 196 وما بعدها.

<sup>2</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 260.

<sup>3</sup> د. الفاضل محمد، المرجع السابق، ص 77 F. LE GNEHEC DESPORTES F. Op. Cit., P. 97-98.

<sup>4</sup> راجع في تاريخ الجريمة السياسية: د. حومد عبد الوهاب، الإجرام السياسي، المرجع السابق، ص 45-11. د. حومد عبد الوهاب، المفصل في شرح قانون العقوبات، المرجع السابق، ص 394.

<sup>5</sup> د. حومد عبد الوهاب، المفصل..، المرجع السابق، ص 396. د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 259.

جرائمهم بهدف تحقيق مصالح أنانية أو شخصية، وإنما يرتكبونها، حسب اعتقادهم على الأقل، تحقيقاً للمصلحة العامة، ولأهداف الشعب وغاياته، وانطلاقاً من مبادئ العقيدة والإيمان التي يعملون لنصرتها ونجاحها.

وقد أثر رأي غيزو تأثيراً كبيراً في تعامل التشريعات العالمية مع المجرمين السياسيين، حيث صدرت قوانين عديدة تغى عقوبتي الإعدام والأشغال الشاقة في الجرائم السياسية، وتمنح المحكوم عليه السياسي معاملة عقابية مميزة، لا يحظى بها غيره من المحكوم عليهم العاديين.<sup>1</sup>

وإن كانت التشريعات الحديثة قد فعلت حسناً بالتمييز بين المجرمين السياسيين وبين المجرمين العاديين في إجراءات المحاكمة وفي العقاب وفي المعاملة العقابية. إلا أن هذا لا يصل إلى حد المطالبة بالتسامح مع المجرمين السياسيين بعدم معاقبتهم، لأن المجرمين السياسيين يبيرون أعداء خطرين على السلطة الحاكمة، وقد يمتد أذاهم إلى المجتمع بأكمله، فتلحق عاطفهم النبيلة وغاياتهم السامة أشد الضرر بالأمة، وتقودها إلى الهلاك والضياع. وحسبنا العودة للتاريخ لنجد أن الكثير من أصحاب النوايا الحسنة سببوا لأوطانهم كوارث مدمرة.

### ثانياً - معيار التفريق بين الجريمة العادية والجريمة السياسية

ينقسم الفقهاء في التفريق بين الجريمة العادية والجريمة السياسية إلى قسمين<sup>2</sup>: أحدهما يأخذ بالمذهب الشخصي، والثاني يأخذ بالمذهب الموضوعي.

<sup>1</sup> د. حومد عبد الوهاب، الاجرام السياسي، المرجع السابق، ص 50 وما بعدها.

<sup>2</sup> د. حومد عبد الوهاب، المفصل، المرجع السابق، ص 401- 404. د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 260- 263.

د. الفاضل محمد، المرجع السابق، ص 77- 79. د. مهدي عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 263- 264.

P.259- 261. Op. Cit. Op. Cit. P. 99. PRADEL J., ANYANGWE C.

**1- المذهب الشخصي:** ويرى أصحاب هذا المذهب أن الدافع هو معيار التفريق بين الجريمة العادلة والجريمة السياسية، فإذا كان دافع الجاني لارتكاب جريمته سياسياً عُدَّت الجريمة سياسية بغض النظر عن موضوعها، أما إذا كان دافع الجاني غير سياسي عُدَّت الجريمة عادلة<sup>1</sup>. فإذا اعنى شخص على حياة رئيس الوزراء أو أحد الوزراء، وكان دافع هذا الاعتداء هو قلب نظام الحكم، أو الاستيلاء على السلطة السياسية، وجَب عَدَ الجريمة سياسية، أما إذا كان الدافع من الاعتداء هو الانقام والحقد وإرضاء الخصومة وشهوتها لخلاف شخصي، وجَب اعتبار الجريمة عادلة. وكذلك إذا تم اقتحام مصرف ما، بداعٍ تمويل الثورة وتقويتها، عُدَّت الجريمة سياسية، أما إذا تمت هذه الجريمة بداعٍ الطمع والجشع والحصول على المال لأسباب فردية عُدَّت الجريمة عادلة<sup>2</sup>.

وقد انتقد المذهب الشخصي، لأن الدافع إلى ارتكاب الجريمة لا يصلاح أن يكون سبباً كافياً في التجريم والعقاب. فالدافع السياسي يمكن أن يدخل في كثير من الجرائم العادلة، لاتصافه بالعموم والشمول، كما أن الدافع يختلف من حالة إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر في الجريمة الواحدة، فكيف يمكن أن يكون معياراً ثابتاً تفاص عليه حالات كثيرة ومتنوعة<sup>3</sup>.

**2- المذهب الموضوعي:** ويعتبر أصحاب هذا المذهب في تحديد ماهية الجريمة، بطبيعة موضوع الجريمة، أي بطبيعة الحق المعتمد عليه وموضوعه<sup>4</sup>. فإذا كان موضوع الاعتداء نظام الدولة السياسي، أو حقاً من حقوق الدولة بافتراضها سلطة سياسية أو حقاً من حقوق الأفراد السياسية، كالمؤامرة لقلب نظام الحكم، أو إشعال ثورة للاستيلاء على السلطة، أو إثارة عصيان مسلح لتقويض دعائم فئة سياسية حاكمة، فالجريمة تعد

<sup>1</sup> د. الفاضل محمد، المرجع السابق، ص 77.

<sup>2</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 261.

<sup>3</sup> د. الفاضل محمد، محاضرات في الجرائم السياسية، ط 2 دمشق، 1963، ص 26، 28. د. حسني محمود نجيب، المرجع السابق، ص 460.

<sup>4</sup> د. حومد عبد الوهاب، الإجرام السياسي، المرجع السابق، ص 199-202. د. حومد عبد الوهاب، المفصل، المرجع السابق، ص 402. د. مهدي

عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 363-364.

سياسية. أما إذا كان موضوع الاعتداء حقاً من حقوق الدولة بوصفها سلطة إدارية، أو هيئة اعتبارية، كالاعتداء على أملاك الدولة، أو الاعتداء على حياة أحد موظفي الحكومة، أو مهاجمة مخفر للشرطة لتخلص موقوف عادي فيه، فالجريمة تعد عادية<sup>1</sup>.

وينتقد هذا المذهب لأن طبيعة الحق المعتمد عليه وحدها لا تكفي للتفريق بين الجريمة السياسية والجريمة العادية، لأن الاعتداء على حق الدولة السياسي لا ينبغي أن يعطى دائماً صفة سياسية إذا لم يكن الدافع لهذا الاعتداء سياسياً. فقد يتآمر عدد من الأشخاص على قلب نظام الحكم لمصلحة دولة أجنبية بدافع الحصول على المال. وقد تغتصب فئة من الناس سلطة سياسية لتنفيذ أغراضٍ مخالفة للنظام الاجتماعي أو للروح الإنسانية<sup>2</sup>.

### ثالثاً - موقف القانون السوري

نصت المادة 195 من قانون العقوبات على ما يلي:

"الجرائم السياسية هي الجرائم المقصودة التي أقدم عليها الفاعل بداعٍ سياسي."

2- وهي كذلك الجرائم الواقعه على الحقوق السياسية العامة والفردية ما لم يكن الفاعل قد انقاد لداعٍ أنانني ذيء".

وقد أخذ المشرع السوري بالمخذلين الشخصي والموضوعي معاً، كما يتضح من المادة السابقة، لأنه أراد أن يوسع نطاق الجريمة السياسية بحيث تشمل:

<sup>1</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 262. د. حسني محمود نجيب، المرجع السابق، ص 460.

<sup>2</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 262-263.

1- الجرائم التي يكون الدافع إليها سياسياً.

2- الجرائم التي يكون موضوعها الاعتداء على حق من الحقوق السياسية للدولة أو للأفراد.

ولم يضع مشرعنا على هذا الاتجاه الواسع في مفهوم الجريمة السياسية سوى قيدين:

الأول - أن تكون الجرائم التي ترتكب بداعٍ سياسي مقصودة، لأن الأمر يتعلق بالحالة الذهنية والنفسية للجانب.

الثاني - أن لا يكون مرتكب الجريمة قد انقاد إليها بداعٍ أنايٍ دنيٍّ. فلا يقبل أن تظل الجريمة سياسية بالنظر إلى موضوعها إذا كان الدافع إليها أنايًّا دنيًّا. وهذا القيد تفرضه اعتبارات التمييز بين الجريمة السياسية وبين الجريمة العادية، والتي تتعلق بالدوافع النبيلة التي تقود المجرمين السياسيين عادة إلى تحقيق أهدافهم السامية.<sup>1</sup>

#### رابعاً - الجرائم المركبة والملازمة لجريمة سياسية:

أختلف الفقهاء حول عد الجرائم المركبة (أو المختلطة)، والجرائم الملازمة أو المرتبطة بجريمة سياسية، من الجرائم السياسية.

أما الجرائم المركبة أو المختلطة فهي الجرائم التي يعتدى فيها على حقين أحدهما عادي والثاني سياسي، أو أن يكون الحق المعتمى عليه فيها عادياً والداعف سياسياً، كاغتيال رئيس الحكومة تمهدًا لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة.<sup>2</sup> وهذه الجريمة، بكل جرائم الاغتيال السياسي، جريمة مركبة، لأنها تتضمن اعتداء على حق الحياة الذي يرتبط ارتباطاً مباشرًا بالحقوق الفردية والمصالح الفردية، كما تتضمن اعتداء على

<sup>1</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 263-264.

<sup>2</sup> د. حومد عبد الوهاب، الإجرام السياسي، المرجع السابق، ص 214. د. حومد عبد الوهاب، المفصل، المرجع السابق، ص 402.

السلطة السياسية التي يمثلها رئيس الدولة أو رئيس الحكومة. وجريمة الاغتيال السياسي هي جريمة سياسية من وجهة نظر المذهب الشخصي، لأن الدافع إليها سياسي. ومن الجرائم المركبة أيضاً، سرقة متجر لبيع الأسلحة استعداداً ل القيام بثورة ضد السلطة الحاكمة، والسطو على مصرف لتمويل حزب سياسي يعد نفسه لاستلام السلطة<sup>1</sup>.

والجرائم الملزمة لجريمة سياسية، هي جرائم عادية من حيث موضوعها، ولكنها ترتبط بجريمة سياسية ارتباطاً وثيقاً، ويكون الدافع إليها سياسياً، كالاستيلاء على مبان في أثناء القيام بثورة لاستعمالها في إيواء الثوار، وكتهديم أو إتلاف الأشياء المنقوله وغير المنقوله في أثناء مهاجمة دور الحكومة للاستيلاء على السلطة، وكنهب متجر لبيع الأسلحة لاستعماله في ثورة قائمة<sup>2</sup>. وهذه الجرائم يستعد لها أصحاب المذهب الموضوعي من نطاق الجريمة السياسية، لأنها جرائم عادية من حيث موضوعها، ويعدها أصحاب المذهب الشخصي جرائم سياسية، لأن الدافع إليها سياسي.

أما القانون السوري فقد عدَّ الجرائم المركبة والجرائم الملزمة لجريمة سياسية، من الجرائم السياسية، من حيث المبدأ، واستثنى منها عدداً من الجرائم الخطيرة، وعددها جرائم عادية. ويمكننا أن نجمل هذه الجرائم في الاستثناءين الآتيين:

الاستثناء الأول: ويتضمن أشد الجنایات خطورة من حيث الأخلاق والحق العام، كالقتل والجرح الجسيم، والاعتداء على الأموال بالحرق أو النسف أو الإغراق، والسرقات الجسمية ولاسيما ما ارتكب منها بالسلاح أو العنف، وكذلك الشروع في هذه الجنایات (م. ١٩٦ ق.ع)، وتسمى بـ "جرائم الإرهاب"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> د. حسني محمود نجيب، المرجع السابق، ص 462.

<sup>2</sup> د. حسني محمود نجيب، الإجرام السياسي، المرجع السابق، ص 215-217.

<sup>3</sup> د. حسني محمود نجيب، المرجع السابق، ص 463.

الاستثناء الثاني: ويخرج من الجرائم المركبة والجرائم الملزمة لجريمة سياسية، جرائم الحرب الأهلية والعصيان، ويعدّها جرائم عادلة، إلا إذا كانت عادات الحرب لا تمنعها، ولم تكن من أعمال البربرية أو التخريب (م. 2196 ق.ع.).

وتبني القانون السوري هذين الاستثناءين لأن الجرائم التي تتصرف بطابع الوحشية، والاعتداء على الأبرياء، وهدر دماء الناس، وتخريب العمران، وبث الفزع وإثارة الرعب في النفوس، تخرج عن الأهداف النبيلة للجريمة السياسية، وبالتالي لا تستحق معاملة خاصة، أو تخفيق العقاب.<sup>1</sup>

وأخيراً، فقد استبعد المشرع السوري من نطاق التخفيف المقرر للجرائم السياسية، الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي (م. 3197)، كالخيانة، والتجسس، والصلات غير المشروعة بالعدو، والنيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي (م. 263 - 290).

#### خامساً - معاملة المجرمين السياسيين في القانون السوري<sup>2</sup>

يميز القانون السوري المجرمين السياسيين عن غيرهم من المجرمين العاديين بمعاملة خاصة، وهذه بعض أوجه هذه المعاملة:

1- ألغت المادة 197 من قانون العقوبات السوري عقوبات الإعدام والأشغال الشاقة والحبس مع التشغيل في الجريمة السياسية. وعلى القاضي أن يستبدل عقوبة الاعتقال المؤبد بعقوبة الإعدام أو عقوبة الأشغال المؤبدة، وعقوبة الاعتقال المؤقت بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة، وعقوبة الحبس البسيط بعقوبة الحبس مع التشغيل (م. 37-40 و 197 ق.ع.).

<sup>1</sup> د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، المرجع السابق، ص 266.

<sup>2</sup> د. حومد عبد الوهاب، المفصل، المرجع السابق، ص 404- 405. د. الفاضل محمد، المرجع السابق، ص 83- 87. P. 94-96. Op. Cit., 256- 259. DESPORTES F. LE GNEHEC F.

- 2- يحظر القانون السوري تسلیم المجرمين السياسيين إلى دولة أخرى. وهذا المبدأ منصوص عليه صراحة في دستورنا لعام 2012 (م. 39)، وفي قانون العقوبات (م. 34)، وفي الاتفاقيات القضائية المعقدة بين سورية والدول العربية والأجنبية.
- 3- تتضمن أنظمة السجون على امتياز خاص بالمجرمين السياسيين بالنسبة لمكان التوقيف، وللمعاملة في أثناء تنفيذ العقوبة المحكوم بها داخل السجن، كالوضع في أماكن خاصة، وإطالة أوقات الفسحة، والسماح بقراءة الصحف والكتب، وعدم ارتداء ملابس السجناء، والحق في طلب طعام من الخارج، وعدم الإلزام بالعمل.
- 4- ينال المجرمون السياسيون العفو العام أو الخاص أكثر من المجرمين العاديين.

## مراجع الفصل

الكتب القانونية باللغة العربية:

- د. بهنام رمسيس، النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعرف، الإسكندرية، ط 3، 1997.
- د. حسني محمود نجيب، شرح قانون العقوبات اللبناني، دار النهضة العربية، 1984.
- د. حومد عبد الوهاب، الإجرام السياسي، دار المعرف، بيروت، 1963.
- د. حومد، الفصل في شرح قانون العقوبات القسم العام، المطبعة الجديدة، 1990.
- د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات الاقتصادي في التشريع السوري والمقارن، منشورات جامعة دمشق، 2011.
- د. السراج عبود، شرح قانون العقوبات العام، منشورات جامعة دمشق، 2013-2014.
- د. أوتاني صفاء، قانون العقوبات العسكري، منشورات جامعة دمشق، 2007-2008.
- السعيد كامل، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات، دار الثقافة، عمان، 2002.
- د. الشيخ محمد عبد القادر محمد، ذاتية القانون الجنائي العسكري - دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1999.
- د. عبده سليم علي، الجريمة العسكرية في القانون اللبناني - دراسة مقارنة، ط 1، بيروت، لبنان، 2010.
- د. الفاضل محمد، محاضرات في الجرائم السياسية، ط 2 دمشق، 1963.
- د. الفاضل محمد، المبادئ العامة في التشريع الجزائري، مطبعة الإحسان، ط 1، 1972.

- د. القهوجي علي عبد القادر، شرح قانون العقوبات القسم العام نظرية الجريمة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2008.
- د. مهدي عبد الرؤوف، شرح القواعد العامة لقانون العقوبات، دار النهضة العربية، 2011.
- الكتب القانونية باللغة الأجنبية:
- ANYANGWE C., Criminal Law the general part, Langaa RPCIG, 2015.
- DESPORTES F. LE GUNEHEC F. Droit Pénal Général, 15 ème éd. ECONOMICA, 2008.
- PRADEL J. Droit Pénal Général, 17 éd., CUJAS, 2008/2009.
- iv. SORDINO M. C., Droit pénal Général, 3e ed., ellipses, 2009.

## أسئلة الفصل العاشر

أولاً - أسئلة صحيحة / خطأ

السؤال	صحيح	خطأ
1- تبني المشرع السوري المعيار الشخصي والمعيار الموضوعي في تعريف الجريمة السياسية.	✓	
2- تكون العقوبات الواردة في القوانين العسكرية أخف من العقوبات في القوانين العادلة.	✓	
3- لا يطبق قانون العقوبات الاقتصادية إلا إذا تجاوز مبلغ الضرر أو النفع الحاصل خمسمئة ألف ليرة.	✓	

## ثانياً - أسئلة خيارات متعددة Multiple Choices

1- الجريمة السياسية في القانون السوري:

A- أخذ المشرع السوري بالمعايير الشخصي فقط.

B- ينال المجرمون السياسيون العفو العام أكثر من غيرهم.

C- أخذ المشرع السوري بالمعايير الموضوعي فقط.

D- يجيز القانون السوري تسليم المجرمين السياسيين.

2- الجريمة العسكرية في القانون السوري:

A- لا تكون إلا عسكرية صرفة.

B- تتصرف عقوباتها بالشدة قياساً للجرائم العادلة.

C- تنظر فيها المحاكم العادلة.

D- لا يجوز تسليم مرتكبي الجرائم العسكرية دائماً.



ثالثاً - أسئلة للمناقشة/ مقالة مع التوجيه للإجابة:

1- هل يتصور الشروع في الجرائم غير المقصودة؟

توجيه الإجابة: فقرة أهمية التفريق بين الجرائم المقصودة والجرائم غير المقصودة.

2- ما هي معايير الجريمة العسكرية؟.

توجيه الإجابة: فقرة تعريف الجريمة العسكرية.

3- ما هي فوائد تمييز الجريمة الاقتصادية عن الجريمة العادية لجهة التقادم؟

توجيه الإجابة: فقرة الأحكام المتعلقة بالتقادم.